السبيعي: 90 توصية مالية وادارية في تقرير تجاوزات القطاع النفطي

قال رئيس لجنة التحقيق حول التجاوزات في التعيينات والترقيات في مؤسسة البترول النائب الحميدي السبيعي «انتهينا من التقرير وصوتنا عليه ويوجد فيه 90 توصية مالية وادارية»، مشيرا إلى انجازه في 22 اجتماعا، ولافتا إلى أن جميع كانت باجماع اعضاء اللجنة ما عدا توصيتين كانت بالأغلبية.

وأشار السبيعي إلى تجاوزات في تعيينات القطاع النفطي، مشيرا إلى أنها بعيدة عن الشفافية في الاعلان وفي النتيجة، ولا يوجد تظلم. وأوضح أن ابناء قياديي القطاع النفطي يتم تعيينهم دون اعلان، مع أنهم مخالفين للشروط، لافتا إلى إحالة كل من عين ابنه أو أخوه الى النيابة، كما أحيل الى النيابة الرئيس التنفيذي لشركة البترول الوطنية السابق ونائب الشركة. وبين أن مصفاة فيتنام متجهة نحو الافلاس والحجز على الأموال الكويتية. وأشار إلى العبث في شركات توريد العمالة التي تحصل على 35 في المئة من الراتب، واذا كان العقد 10 ملايين تحصل الشركة على 3.5 مليون ويتم تعيين الوافدين بحجة أنهم أصحاب خبرة وعند المراجعة وجدنا تعيين سكرتارية بدون خبرة.

الحميدي السبيعي

الغانم معلقاً على صورة سمو الأمير وخادم الحرمين: اللهم أسبغ عليهما نعمة الصحة والعافية

صاحب السمو وخادم الحرمين الشريفين

علق رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم على صورة تجمع سمو الأمير وخادم الحرمين راجيا لهما الصحة والعافية.

وقال الغانم «اللهم أسبغ عليهما نعمة الصحة والعافية وأطل في عمرهما ووفقهما لما تحب وترضى».

من جهة اخرى بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم أمس ببرقيتي تهنئة إلى كل من رئيس مجلس الشيوخ في جمهورية كولومبيا الصديقة ليديو غارسي توربـاي ورئيس مجلس النواب كارلوس كونسا وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدهما

الهاشم تطالب الحكومة بخطة واضحة حول آلية صرف وسداد الـ 20 مليار دينار

رياض عواد

طالبت رئيسة اللجنة المالية النائبة صفاء الهاشم الحكومة بخارطة طريق بشأن آلية صرف وسداد العشرين مليار دينار التي تطلب الحكومة اقتراضها وفق المشروع بقانون في شأن الدين العام، مستبعدة أن يكون هناك اجماع نيابي عليه مالم تكن هناك خطة واضحة للصرف والسداد.

وقالت الهاشم في تصريح صحفي بمجلس الأمة امس ، إن اجتماع اللجنة الأسبوع المقبل سيناقش الكثير من المواضيع وأهمها متابعة مناقشة مشروع قانون الدين العام بحضور فريق وزارة المالية.

وبينت أن اللجنة طرحت في اجتماعها السابق استفسارات كثيرة على الفريق برئاسة وكيل الوزارة صالح الصرعاوي، نظراً لعدم حضور وزير المالية وطلبت اللجنة إفادتها بمجموعة من الإيضاحات عن المثالب الكثيرة على صياغة مشروع القانون.

وعن تصريحات وزير المالية الأخيرة عن أن تثبيت التصنيف الائتماني للدولة يضعها في مصاف الدول، قالت الهاشم إن تثبيت التصنيف يعتمد على أمور كثيرة وإن كان الوزير لا يعلم ذلك ستبحث له عن عذر.

وأوضحت الهاشم أن الكويت ما زالت تحتفظ بجدارة ائتمانية ولكن هناك فساد تم كشفه سواء في تحقيق «اليوروفايتر» أو الكتاب الذي أصدره المدعي العام بكاليفورنا حول صفقة ما يسمى بشأن إنشاء هيئة عسكرية بلوس انجلوس ومصادرة الأموال الكويتية بموجب القوانين هناك.

وأضافت «كذلك هناك موضوعات حول الاتجار بالبشر وتجار الإقامات»، متسائلة كيف بعد كل ذلك يكون هناك توجه لإصدار قانون الدين العام وتطلب من بنوك عالمية إقراضك»؟

وبينت أن كل البنوك العالمية حتى تمنح قروضا بمبلغ لا يقل عن 20 مليار دينار ستطلب خطة واضحة بالأهداف والمسارات ورسم السياسة التمويلية وكيفية السداد والاقتراض.

صفاء الهاشم

وأكدت أن اللجنة المالية البرلمانية ستطلب من الحكومة رسم السياسة التمويلية للثلاث سنوات المقبلة في ظل الوضع الاقتصادي السيء.

ووجهت الهاشم رسالة إلى سمو رئيس مجلس الوزراء بأنه منذ عام 2015 والحكومة تبحث في اربعة خيارات وتصورات لتمويل الاحتياطي العام، معتبرة أن هناك بطء في اتخاذ القرار.

وأكدت أن اللجنة المالية لا يمكن أن تتجاوب مع الحكومة ما لم تكن هناك خارطة طريق لطريقة صرف مبلغ ال 20 مليار دينار.

ولفتت إلى أن الدولة لديها قروض بقيمة 8 مليار دولار إضافة إلى فوائد هذه القروض، ويجب سدادها في الفترة ما بين 2022 و 2027 بينما وضع الميزانية سيئ فيما يخص السنوات الثلاث المقبلة.

وتساءلت الهاشم «كيف للحكومة أن تتمكن من السداد في ظل وجود وزير مالية غير متمكن وتصريحاته شعبوية وانتخابية وهو إلى اليوم غير قادر على رسم السياسة التمويلية للدولة للسنوات الثلاث المقبلة ولا يملك هيكل تنظيمي لإدارة الدين العام».

وتمنت الهاشم على سمو رئيس الوزراء أن يحفظ للكويت على ما تبقى من ماء وجه على مستوى الجدارة الائتمانية حتى لا تخسر الكويت هذه الجدارة.

واكدت ان الهيكل التنظيمي لإدارة الدين العام تم إنشاؤه منذ 3 سنوات ولكنه لم يفعل، داعية الحكومة إلى عدم الاستعجال في موضوع الدين العام.

وأكدت أن الحكومة لن تجد تجاوبا في قاعة عبدالله السالم لإقرار قانون الدين العام لأن التوجه العام بمجلس الأمة هو رفض القانون بسبب عدم قدرة الحكومة على اقناع المجلس والشعب بوجود خارطة طريق لصرف هذه الأموال تتضمن مشاريع رأسمالية تختلف عن مشاريع البنية التحتية.

من جانب آخر أعربت النائبة صفاء الهاشم عن سعادتها بنجاح العملية الجراحية التي أجراها صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح وتكللت بالنجاح، متوجه بالحمد والشكر للمولى عز وجل على سلامة سموه.

وقالت الهاشم «أجر وعافية يا طويل العمر والحمدلله على سلامتك وعسى أن يرجعك إلى بيتك وأنت بأتم الصحة والسلامة».

وتوجهت للمولى العلي القدير بالدعاء لجلالة الملك سلمان بن عبدالعزيز ملك المملكة العربية السعودية وأن تكلل عمليته بالنجاح ويعود لبيته معافى

الموزري يسأل عن استرداد أموال الكويت المنهوبة من أميركا

اعلن النائب شعيب شباب الموزري عن تقديمه سؤالا الى سمو رئيس مجلس الوزراء

(نص السؤال)

حسب ما جاء في الموقع الرسمي لوزارة العدل الامريكية بأن السلطات الامريكية المختصة قامت برفع سبعة دعاوى قضائية لمصادرة عقارات وأصول آخرى تم شراؤها من قبل مسئولين كويتيين سابقين بأموال مسروقة وتعود ملكية هذه الأموال المسروقة لدولة الكويت.

يرجى الإجابة على الآتي:

1 –ما هي الإجراءات التي قامت بها حكومة دولة الكويت لحماية واسترداد هذه الأموال العامة التي تعود ملكتيها لدولة الكويت؟

شعيب الموزري

الشاهين يدعو «المالية» لاستعجال إقرار «إلغاء الفوائد الربوية على قروض الاستبدال»

دعا النائب أسامة الشاهين لجنة الشؤون المالية البرلمانية الى الاستعجال في إنجاز وإقرار الاقتراح بقانون الذي تقدم به وعدد من النواب لإلغاء الفوائد الربوية على قروض الاستبدال، وكذلك اقتراح تطبيق الشريعة الاسلامية على الاكتتابات العامة، خاصة وأن هناك توافق نيابي حكومي عليهما.

وقال الشاهين في تصريح صحفي بمجلس الأمة إن المقترح الذي رفضته اللجنة التشريعية وأحالته إلى اللجنة المالية هو محل توافق نيابي حكومي لأنه ينسجم مع إرادة وزير المالية والنواب الذين تقدموا بالمقترح بصفة الاستعجال وأيضا إرادة رئيسي السلطتين التشريعية والتنفيذية الذين عبرا في الجلسة عن تأييدهما للمقترح ولكن مع رغبتهما بأن يأتي بقانون منفصل.

ودعا الشاهين اللجنة المالية للاستعجال في الموافقة على القانون الذي يقضي بإنشاء شركة تخفف عن المواطنين المتقاعدين والموظفين بأن تتيح الاقتراض والاستبدال وفق الشريعة الإسلامية وبشكل ميسر اثناء الخدمة وبعد الخدمة ، مبينا ان المقترح يعود بالفائدة على مؤسسة التأمينات والمتقاعدين والموظفين ولا خاسر فيه.

وألمح الشاهين إلى وجود اطراف تحاول عرقلة المقترح لأن لديهم مشكلة مع وزير المالية ، مستطردا بالقول « كونكم تقفون ضد الوزير ومع الاستجواب هذا حقكم.. ولكن لا تخلطوا هذا الحق بحق الوطن والمواطنين وحق المتقاعدين والمتقاعدات بإقرار هذا الاقتراح.

ولفت الشاهين إلى وجود ملف آخر في اللجنة المالية وهو ملف تعديل قانون الاكتتابات العامة والذي هو أيضا محل توافق نيابي حكومي، مبينا أن التعديل ينحصر في 3 كلمات بأن يكون الاكتتاب وفقا للشريعة الاسلامية.

وأكد أن وزير المالية ومجلس الوزراء موافقين على هذا التعديل، مشيرا إلى أن قرار مجلس الأمة كان قبل 5 شهور بتكليف اللجنة المالية بالاستعجال في هذا التشريع.

وأعرب عن أمله في إقرار اللجنة المالية هذين الاقتراحين حتى تكون الجلسة المقبلة هي جلسة إلغاء فوائد الاستبدال عن المواطنين وإقرار شرعية الاكتتابات العامة

اسامه الشاهين

«الداخلية والدفاع» ترجئ التصويت على قانون «الإطفاء» لعدم اكتمال النصاب

. أرجأت لجنة شؤون الداخلية والدفاع اجتماعها اليوم والذي كان مقرراً أن تصوت خلاله على الاقتراح بقانون في شأن توفير الرعاية الصحية لرجال الاطفاء وإنشاء مستشفى لهم ومشروع القانون الحكومي بشأن قوة الإطفاء.

وقال عضو اللجنة النائب سعدون حماد في تصريح صحفي بمجلس الأمة، إنه حضر الاجتماع إضافة إلى النائب عبدالله الكندري، ملتمساً العذر لأعضاء اللجنة الذين لم يحضروا، وبالتالي رفع الاجتماع لعدم اكتمال النصاب.

وأكد حماد ان هناك اجتماعاً آخر سيحدد لاحقاً للتصويت علي الاقتراح بقانون وكذلك المشروع الحكومي.

واختتم حماد تصريحه بالقول» نهنئ أنفسنا والشعب الكويتي بنجاح العملية الجراحية لحضرة صاحب السمو امير البلاد حفظه الله، سائلاً الله العلي القدير الشفاء العاجل لسموه وان يعيد لممارسة نشاطه كالمعتاد بإذن الل

سعدون حماد

الكندري يطالب باستدعاء وزير التربية لحل القضايا التعليمية العالقة

تعهد النائب فيصل الكندري بمواصلة متابعة الملف التعليمي، مؤكدا ان كل ما ذكره في استجوابه السابق لوزير التربية سعود الحربي كان صحيحا ، محملا أعضاء مجلس الأمة مسؤولية هذا الملف بالكامل .

وقال الكندري في تصريح إلى الصحافيين نشكر رئيس الحكومة واللجنة التعليمية في مجلس الوزراء على بحث إنهاء العام الدراسي بجدية حتى وصلنا إلى قرار إنهائه وإن تأخر .

وأشار الكندري إلى أن وزير التربية لم يقدم شيئا مقنعا لسبب تأخره في اتخاذ القرار حتى منتصف يوليو، وهو ادعى أنه وحتى آخر ثلاثة أيام سبقت الإعلان عن القرار كان يعمل على تعديل خطط التعليم عن بعد ،لكن الحقيقة أنه تم توجيهه لإنهاء العام الدراسي لأن المنصة التعليمية كانت فاشلة فشلا ذريعا كما بينت ذلك في استجوابي .

وأضاف ان الوزير لم يتكلم عن الجامعة والتطبيقي ولا خطة الابتعاث في الخارج ، فهل يريد الوزير أن يقع الظلم على طلبة المدارس الخاصة الذين تخرجوا منذ اكثر من شهر ؟

وقال أن الجامعة ترفض تسليم الاخوة البدون شهاداتهم بحجة تعديل جنسيتهم مع أن موضوع الجنسية من اختصاص الجهاز المركزي وليس وزير التربية .

وتطرق الكندري إلى حادثة حرمان أحد الطلبة من استكمال اختباراته ظلما بادعاء انه حاول الاعتداء على المعلم ، علما انه تم تفتيشه ولم يعثروا على شيء معه ، كما منعوه من الاتصال على ولي أمره ، مشددا على معالجة مشاكل الطلبة المحرومين لكل حالة على حده .

وأكد أن الدستور كفل التعليم المجاني للمواطن فهل وزير التربية قادر على توفير أجهزة التعلم عن بعد مثل الآيباد وغيره لكل الطلبة؟ لافتا إلى أن أسعار هذه الأجهزة آخذة في الارتفاع .

وطالب اللجنة التعليمية باستدعاء وزير التربية فورا لبحث الكثير من الملفات قبل صدور قرارات نهائية ، ويجب أن لا نضحي بمستقبل أبنائنا بسبب وزير غير قادر على إدارة وزارة التربية وهي من أهم الوزارات

فيصل الكندري

عاشور يطالب بتشكيل لجنة برلمانية دائمة تعني بالقطاع النفطي

اكد عضو لجنة التحقيق في تجاوزات التعيينات والترقيات في مؤسسة البترول الكويتية النائب صالح عاشور، ضرورة تشكيل لجنة برلمانية دائمة تعني بالقطاع النفطي والشركات التابعة لتعزيز ايرادات الدولة وتنظيم عمليات التوظيف.

وقال عاشور في تصريح صحفي بمجلس الأمة امس، إن تدخل الرقابة السياسية لمجلس الأمة على عمل الجهات الحكومية والتابعة لتقويم الانحراف الموجود بها وليس للابتزاز السياسي.

وأكد أن هناك هجوم اعلامي واضح من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والصحف على الرقابة السياسية من قبل مجلس الأمة على الجهات الحكومية ، اضافة الى تدخل نيابي وابتزاز سياسي في عمل تلك الجهات والشركات النفطية.

وأضاف ان الكويت كانت تنتج ثلاثة ملايين و200 ألف برميل في الخمسينات والستينات عندما كان القطاع النفطي يدار من قبل شركة واحدة وهي شركة نفط الكويت. وتابع عاشور «نحن الآن في عام 2020 وبعد ان تم صرف مئات الملايين أصبح لدينا 9 شركات نفطية ولم نستطع الوصول بإنتاج النفط مثلما كان في الستينات، وهو ما يضع علامة استفهام عن الفرق بين القيادات الادارية والفنية التي كانت تدير القطاع النفطي في السابق والآن». وقال ان القيادات النفطية في السابق كان يتم اختيارها وفقا لمعايير الكفاءة والخبرة والقدرة الإدارية على اتخاذ القرار، معرباً عن أسفه لواقع القطاع النفطي الحالي المؤلم .

مقترح نيابي بقيد انتخابي تلقائي للمواطن عند بلوغه 21 عاماً

تقدم النواب عبدالله الكندري وعادل الدمخي وأسامة الشاهين وخليل الصالح والحميدي السبيعي بإقتراح بقانون لتعديل القانون رقم 35 لسنة 1962 بشأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة يقضي بتقييد هيئة المعلومات المدنية المواطنين ممن يبلغ سن الحادية والعشرين في القيد الانتخابي تلقائيا من خلال عنوان السكن المسجل في البطاقة المدنية.

نص المقترح بقانون : بتعديل القانون رقم (35) لسنة 1962 في شأن انتخابات مجلس الأمه وتعديلاته.

– بعد الاطلاع على الدستور،

– وعلى القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة والقوانين المعدلة له.

– وعلى مرسوم بالقانون رقم 64 لسنة 1980 بتعديل بعض أحكام قانون انتخابات أعضاء مجلس الأمة،

– وعلى القانون رقم 67 لسنة 1966 بتعديل بعض مواد القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة.

– وعلى القانون رقم 32 لسنة 82 في شأن نظام المعلومات المدنية وتعديلاته.

– وعلى القانون رقم 42 لسنة 2006 بإعادة تحديد الدوائر الانتخابيه لعضويه مجلس الأمه.

– وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه.

ماده (1): يستبدل بنص المادة (8) فقرة (ب) من القانون رقم 35/ 1962 وكذلك من القانون رقم 64/ 1980 بالآتي:

تقوم الهيئة العامه للمعلومات المدنيه بقيد اسماء الذين بلغوا سن الحاديه والعشرين الى جداول الناخبين تلقائيا من خلال العنوان المسجل في البطاقة المدنية.

مادة (2): يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

مادة (3): على رئيس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون وينشر في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره.

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الجابر الصباح